

اشكال التنمية الرئيسية بالكويت

برأي ان اتباع الفلسفة الاقتصادية السليمه و السير على طريق التنمية الطبيعي، هو سبيلنا لبناء الإنسان القويم وتهيئة مناخ العمل المعين و لجهاز الدولة الكفء المستقيم والتأسيس للنمو الاقتصادي المستديم. كما أنه يسمح بالاستخدام الإيجابي للمقدرات التنافسية للمجتمع.

أما اتباع الفلسفة الاقتصادية الخاطئة والسير بطريق التنمية غير الطبيعي فإنه يفسد الفكر المجتمعي وأخلاقيات العمل وينحدر بالأداء الاقتصادي و يقلب الميزات التنافسيه للمجتمع إلي مساوئ تضر بنموه و تطوره.

فادا ما نظرنا في تاريخ نجوم الاقتصاديات الصاعدة اليوم مثل الهند والصين لوجدنا أنها كانت تعاني منذ حوالي 15 إلى 20 سنة من وطأة انحدار مستوى دخل الفرد المستمر. وكان التفسير لأسباب هذا الانحدار في متوسط دخل الفرد في تلك الاقتصاديات هو الزيادة الكبيرة في عدد السكان واليد العاملة الجديدة القادمة لسوق العمل.

وعليه طبق الزعيم الصيني ماوتسي تونغ سياسة الطفل الواحد بالقوة بالصين. وحاولت السيدة أنديره غاندي تطبيق نفس السياسة بالهند ولكنها فشلت في الحصول على الدعم اللازم لها في دولة ديمقراطية.

إلا أن الأيام أثبتت أن هذا التحليل خاطئ حيث اتضح اليوم عقم هذه السياسات الموجهة الخاطئة. إذ ظهر بعد تبني الصين والهند للفلسفة الاقتصادية الصحيحة ، واعتماد الاقتصاد الحر وتشجيع نمو القطاع الخاص وتقليص دور الدولة وتحجيم ملكيتها بالاقتصاد ، إن اليد العاملة الوافرة وعدد الداخلين الجدد لسوق العمل هما عنصرا جذب للشركات العالمية للاستثمار في هذه الدول ، وتحولت هذه الظاهرة من نقمة إلى نعمة . لأنها تحولت من يد عاملة تشكل عبئاً إلى يد عاملة داعمة ، تشارك ليس في تقاسم الثروة بل في صنع الثروة الاقتصادية. وتحولت اقتصاديات الصين والهند إلى إسرع الدول نموا بالعالم .

ومن الواضح هنا أن اتباع السياسات الاقتصادية الخاطئة يقلب الميزات التنافسية إلى مساوئ و يفسد الفكر العام و الإنتاجية بالإضافة إلى مساوئه الأخرى ، هذا هو برأي اشكال التنمية الرئيسية بالكويت .

ومثال آخر على ذلك ، أن الدول المتقدمة اقتصادياً كالولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية تعتبر أن من ميزات التنافسية هي قوة المشاركة السياسية والتي تساهم في زيادة الشفافية وخفض الفساد وتوفير العدالة والفرص المتساوية للجميع. بينما نحن بالكويت المشاركة السياسية انقلبت من ميزة تنافسية تعمل على تحقيق المساواة والعدالة في فرص العمل والنمو والإبداع و أصبحت عبئاً يعوق التقدم الاقتصادي وانحرفت إلى أداة للمساومة (تحت مسمى المساواة في اقتسام الثروة) في الإستفادة من ثروة الدولة واقتسامها بحيث تتنافس كل شريحة سكانية على تعظيم حصتها من هذه الثروة على حساب تصحيح مسار الموازنة العامة، وعلى حساب حصة الأجيال

القادمة. فهنا أيضاً تتسبب السياسة الاقتصادية الخاطئة في تحويل ما يمكن أن يكون ميزه تنافسيه إلى عنصر معيق للتنمية.

وإذا ما نظرنا إلى الكويت لوجدنا أننا دولة يغلب عليها طابع الغنى والوفرة المالية وتؤمن بنوع غريب ومتشابه من الاقتصاد الحر والملكيه العامه المفرطه للنشاط الاقتصادي من قبل الدولة ، و تشكو من أعراض المرض نفسه الذي كانت تشكو منه الصين والهند قبل تصحيح مسارهم الاقتصادي. فنحن نشككي من الحجم الكبير لليد العاملة الشابة القادمة لسوق العمل ، مع أنها يجب أن تشكل نعمة وليس نقمة إذا أحسن التخطيط لها واستغلالها ، وكرسنا الكويت على أنها مجتمع منتج يعمل على بناء الثروه ، وليس مجتمعاً يعيش على تقاسم ثروة النفط.

لقد أصبح اقتصاد الكويت ظاهرياً إقتصاداً حراً و حقيقةً اقتصاداً يشكو من علل ومساوئ الدول الإشتراكية و الادارة المركزيه و الموجهه للاقتصاد.

إن ملكية الدولة في الإقتصاد اذا ما زادت عن نسبة معينة وبنظري بحدود نسبة 40 % وأكثر فإنها تتسبب في الإنحدار المفاجئ بالفكر الإقتصادي وأخلاقيات العمل ومبادئه والأداء العام وبيئة العمل. ويمكن أن نرى ذلك في كيفية تغير مصر بعد الثورة والتأميم خلال عقد من الزمان من أكثر دول العالم النامي نمواً وجاذبيةً وكفاءةً إلى أسوأها أداءً ونماءً ثم كيف تغير مسارها عندما بدأت طريق التصحيح والتغير والعودة مع بدء عكس تيار الملكية العامة و تشجيع نمو الملكية الخاصة للنشاط الاقتصادي .

كما يمكننا أن نرى ذلك في تجربة المملكة المتحدة(بريطانيا) والتي حكمها حزب العمال(بأرائه الإشتراكية) خلال فترة امتدت من بدايه الحرب العالمية الثانية إلى نهاية السبعينيات أو أوائل الثمانينيات حيث استلمت السيدة تاتشر الحكم وبدأت العمل في عكس تيار ملكية الدولة وأنقذت بريطانيا من حافة الإفلاس. ويمكن للإنسان استشعار التغيير في أنماط العمل وفكر العاملين وأجهزة الدولة وغيرها خلال عقد من الزمان.

خلاصة القول إن الخلق الإنتاجي وحب العمل والإبداع والقدرة على التنافس وكفاءة الجهاز العام للدولة وبيئة العمل الصالحة لا تكون بالتعليم والتخطيط والتوعية فحسب بل الأهم من هذا كله وجوب إتباع السياسات الإقتصادية السليمة والرجوع عن السياسات الاقتصادية العقيمة الخاطئة والسير على منهج التنمية القويم ، فهذا هو الحل الحقيقي الوحيد.

إن إنحدار الإنتاجية العامة للمجتمع بالكويت، بما في ذلك جهاز الدولة العام واقتصار الاعتماد على النفط كمورد رئيسي وشبه وحيد، إضافة إلى تركيز المشاركة السياسية دورها على زيادة الأجور والدعم المالي للمواطنين هي جميعاً آثار للمرض الرئيسي وهو الملكية المفرطة للإقتصاد من قبل الدولة.

إن السيطرة على الانفاق الاستهلاكي واجبة وضرورية وملحة ولكن جل ما يمكن أن تحققه هو إطالة الفترة التي يمكن لمداخراتنا إعاشتنا خلالها والواجب أن نبدء اليوم قبل الغد في بناء قدرتنا على بناء الثروة وتعزيزها وتعظيمها فهذه هي القوة الدائمة .
و هذا أمر لا يمكن أبداً أن يحدث إلا عن طريق بناء إقتصاد مواز غير حكومي، منافس يبني الثروة ويؤسس لمصادر دخل جديدة.

أما فيما يخص رأيي في مجال السيطرة على الإنفاق العام وخفضه فإنني ارى ثلاثة أبواب رئيسية:

1- تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المشتريات لاسترجاع جزء مما تم هدره كما أنها ستساعد على خفض الانفاق الاستهلاكي .

2- ترشيد الاستهلاك بفصل الدعم عن تسعير الخدمة وتسديد الدعم للفرد والأسرة وتسعير الخدمة تجارياً، بحيث يكسب الفرد من ترشيده للاستهلاك.

3- العمل على تنظيم حملة وطنية شاملة اجتماعية ، سياسية ، إعلامية للتوعية بمخاطر الاستمرار بالنهج الحالي المعتمد على توزيع الثروة النفطية دون مشاركة القطاع الخاص في صنع موارد بديلة .

كما أرى بأننا يجب أن نعمل جاهدين على بيان سبل تفعيل دور القطاع الخاص و إنعاشه من جديد و السعي للمحافظة على القليل الذي نملكه من نشاط اقتصادي خاص ومساعدته على النهوض من الأزمة الحالية وتقويته لمساعدتنا على تحقيق الرؤية الجديدة.

وبرأيي هناك أمرين يجب التركيز على تحقيقهما في هذا الصدد.

الأول : خفض كلفة القروض إلى قريب الصفر أو أقرب ما يمكن لذلك كأن يحدد البنك المركزي

سعر الخصم بصفر ويسمح بالتسعير حسب سياسته الحالية بحدود قصوى من سعر الخصم و

ذلك لجميع القروض المحليه بالدينار الكويتي ولو تطلب ذلك دعم البنوك وذلك لمدة 3 إلى

5 سنوات.

ثانياً: يتوجب علينا حل مشكلة إدارة السوق الرأسمالي الحالية وبرأيي أفضل أسلوب لتحقيق ذلك

هو:

إنشاء بورصة جديدة ذات ملكية خاصة(للبنوك مثلاً) تحت مظلة هيئة أسواق المال على أن يتم

مباشرةً بعد تأسيسها بيع البورصة الحالية بالسوق كشركة مساهمة عامة.

وبرأيي إن هذه الخطوه سوف تخلق المنافسة المطلوبة بين بورصتين (ذات ملكية خاصة)

تحت إشراف هيئة أسواق المال، وهو الأمر الطبيعي والصحي كما هو حاصل في دولة

الإمارات اذ هناك ثلاث ثلاث بورصات:

1) بورصة أبو ظبي

2) وبورصة دبي

3) وسوق دبي المالي العالمي

كما أن هناك في كثير من الدول المتقدمة أكثر من بورصة وبرأيي هذه سوف تساعد على تحقيق ثلاثة أمور مهمة:

1. تطوير سوق رأس المال ورفع كفاءة الخدمات والمنتجات المقدمة عن طريقه.
2. توضيح دور هيئة أسواق المال بأنها مسؤولة عن تنظيم وإدارة المهنة والترخيص والرقابة والتنظيم وليس إدارة عمليات البورصة.
3. سوف يرفع من فرص الكويت بأن تطور نفسها إلى سوق رأسمالي إقليمي وذلك بسبب الاداره الخاصه والتجاريه للسوق و في ضل منافسه محليه قويه.

ولكن يبقى إيها الأخوة الأفاضل العلاج الحقيقي والدائم للكويت هو في بناء اقتصاد منتج منافس وذلك عن طريق تقليص ملكية الدولة للنشاط الاقتصادي وتنمية دور القطاع الخاص ولكن مع منع ومحاربة الاحتكار، (يجب إقرار قانون منع الإحتكار) حيث أن كفاءة القطاع الخاص وكما هو واضح في تجربتنا في خدمات الاتصال لا تكون بإحتكار القطاع الخاص وإنما بوضع القطاع الخاص في جو تنافسي شديد المنافسة حتى ينمو بشكل طبيعي سليم.

كما يجب علينا ونحن نسير على طريق الإصلاح أن نفرق ما بين الدعم والحاجة لبناء
إقتصاد المستقبل .

فالمهم ليس تطوير وتحسين أداء الموظفين الحاليين العاملين بالسوق الكويتي أو القطاع
العام الذي يخضع للتخصيص ولكن المهمّ بناء موظف المستقبل من الشباب الداخل لسوق العمل
وتدريبه ومتابعة نمو قدراته.

أما القطاعات التي يتوجب علينا التوسع في تحويلها للقطاع الخاص(محلي أو إقليمي أو عالمي)
فهي:

أ. قطاعات إنتاج وتوزيع الكهرباء والماء وتحصيل عائداتها.

ب. الصرف الصحي .

ج. إدارة المستشفيات الحكومية(الإدارة الفندقية) .

د. إدارة توزيع وصرف الأدوية .

هـ. الاسكان

بالإضافة إلى قطاعات الاتصالات والنقل وأسواق المال والبورصات وإدارة المنافذ البحرية والبرية
والجوية والتخليص الجمركي والبريد وغيرها.

عدنان عبد العزيز البحر